شهدت مصر في الآونة الأخيرة وخاصة آخر ستة سنوات تقدماً إيجابياً ملحوظاً في مجال دعم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ، يرجع ذلك إلي الإدارة السياسية الداعمة والمساندة لقضايا المرأة وترجمة الالتزام بالحقوق الدستورية لها إلى استراتيجيات وبرامج تنفيذية تقوم بها جهات حكومية وغير حكومية ، وخلق مساحة ومناخ ملائم لتضافر جهود كافة شرائح المجتمع من مؤسسات أكاديمية وتشريعية ودينية والشباب والمرأة في الريف والحضر بالإضافة إلي العديد من الداعيين إلي تمكين النساء والفتيات على كافة الأصعدة.
اكد الدستور المصري 2014 على قيم العدالة والمساواة حيث اشتمل على أكثر من 20 مادة دستورية لضمان حقوق المرأة في شتى مجالات الحياة.

وقد أعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2017 "عاماً للمرأة المصرية" الأمر الذى يعد سابقة تاريخية في تاريخ مصر ، واصفا خطوات الإسراع نحو تمكين المرأة بالإضافة إلى حماية حقوقها الدستورية "واجباً وطنياً".

اطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 بما يتوافق وأهداف التنمية المستدامة ، وتعد هي الدولة الأولي على مستوي العالم في اطلاق هذه الاستراتيجية مما يؤكد على إيمان الدولة بالدور الرائد للمرأة المصرية في النهوض بالمجتمع ، وإيماناً من الدولة المصرية بضرورة تمكين المرأة قد اعتمد سيادة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 " في عام 2017 وتعد بمثابة خارطة طريق للحكومة المصرية لتنفيذ كافة البرامج والأنشطة الخاصة بتمكين المرأة.

تحتوي الإستراتيجية على 34 مؤشر من أهداف التنمية المستدامة وتتألف من أربعة أعمدة رئيسية:
1) التمكين السياسي والقيادة
2) التمكين الاقتصادي
3) التمكين الاجتماعي
4) الحماية
مع التشريعات والثقافة كركائز متقاطعة لتلك المحاور الأربعة .

أنشأ المجلس القومي للمرأة مرصد المرأة المصرية (ENOW) لضمان وجود متابعة صارمة للاستراتيجية والذي يتابع تنفيذها من خلال التطبيق الصارم لآليات الرصد والتقييم ، وتتضمن وضع أسس ومؤشرات المتابعة لقياس التقدم المحرز وتتبعه ، وقد استخدمت تلك المؤشرات والدراسات حوالي 120 ألف مرة منذ إطلاق بوابة ENOW .

وتعد مصر هي الدولة الأولي التى قامت بتوطين الأهداف الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وبدأت في توظيفها لضمان مشاركة المجتمع بأسره وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

جهود تمكين المرأة المصرية 2014-2019

محور التمكين السياسي والقيادة

زيادة نسبة النساء في البرلمان المصري من 2٪ في عام 2013 إلى 15٪ في عام 2018 (والتى تمثل أعلى تمثيل للمرأة على الإطلاق في البرلمان المصري).كما حصلت المرأة المصرية علي نسبة 25% من البرلمان المصري في لتعديلات الدستورية الجديدة في 2019.

زيادة نسبة النساء الوزيرات في مجلس الوزراء من 6 ٪ في عام 2015 إلى 20 ٪ في عام 2017 ثم إلى 25 ٪ في عام 2018 (أعلى تمثيل على الإطلاق للمرأة في مجلس الوزراء المصري).

25٪ هي نسبة النساء في المجالس المحلية القادمة (أعلى حصة على الإطلاق للنساء في المجالس المحلية 25٪).

زيادة نسبة النساء اللائي يشغلن منصب نائب الوزير من 17 ٪ في عام 2017 إلى 27 ٪ في عام 2018.

نسبة النساء في البنك المركزي المصري وصلت إلي 25٪.

زيادة نسبة النساء في مجالس البنوك من 10٪ في عام 2018 إلى 12٪ في عام 2019.

زيادة نسبة النساء العاملات في شركات المساهمة والهيئات العامة من 418 عام 2017 إلى 441 عام 2018.

تعكس نتائج استطلاعات الرأي العام تحسنًا في آراء وتصورات المصريين فيما يتعلق بترتيب تعيين النساء في المناصب القيادية بين عامي 2014 و 2018.
زيادة نسبة المصريين الذين يعتقدون أن المرأة قادرة على تولي منصب رئيس الوزراء من 43٪ عام 2014 إلى 54 ٪ في 2018 ، كما اعتقد 62٪ منهم أن المرأة قادرة على تولي منصب محافظ في عام 2018 مقارنة ب 42٪ في 2014.

1) تعيين أربع قاضيات في أمانة "اللجنة العليا للانتخابات".
2) تعيين 26 قاضية جديدة في محاكم الدرجة الأولى.

- **الإعلان عن برنامج "سيدات يقدن المستقبل" وهو برنامج توجيهي للشابات لتنمية مهاراتهن القيادية والإدارية وبناء قدراتهن (2017) ؛**
- **بدء برنامج الماجستير للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتخريج الدفعة الأولى في عام 2018.**

كسر السقف الزجاجي للمرأة لأول مرة :

تعيين مستشارة الأمن القومي لرئيس الجمهورية (2014) ؛

تعيين سيدة كمحافظ في محافظة البحيرة (2017) وتعيين أخري في دمياط (2018) في التعديل الثاني ؛

تعيين نائبة لرئيس البنك المركزي المصري ؛

أول سيدة قاضية تتولي منصة محكمة الجنايات في مصر

تعيين رئيسة للمحكمة الاقتصادية في مصر (2018) ؛

مساعدة لوزير العدل في شؤون المرأة والطفل (2015)؛

تعيين المرأة ذات الإعاقة والمرأة الريفية في مجلس المجلس القومي للمرأة (2016) ؛

جهود تمكين المرأة المصرية 2014-2019

محور التمكين الاقتصادي

انخفض معدل البطالة بين النساء من 24 ٪ في عام 2014 إلى 21.4 ٪ في عام 2018 ثم إلى 19.6 ٪ في الربع الأول من عام 2019.

زيادة نسبة النساء اللائي يحملن حسابات بنكية من 9٪ في عام 2015 إلى 27٪ في عام 2017.

زيادة نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للنساء من 23 ٪ في عام 2015 إلى 46 ٪ في عام 2018.

زيادة نسبة قروض التمويل متناهية الصغر المخصصة للنساء من 45٪ في عام 2015 إلى 69٪ في عام 2018.

نسبة المستثمرات في البورصة 30٪

بلغ عدد المستفيدين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة 3 ملايين ، 70٪ منهم نساء حتى عام 2018.

نسبة النساء العاملات في الجهات الحكومية 44.5٪.

500 مؤسسة تمويل متناهية الصغر في مصر.

1) تعد مصر عضواً في مبادرة البنك الدولي للنفاذ المالي العالمي (UFA).

2) تم تبني إعلان Maya Declaration الصادر حول التحالف من أجل شبكة االشمول المالي للمؤسسات التنظيمية، والذى يركز على تهيئة البيئة المناسبة ، وتنفيذ الإطار المنطقي ، وضمان اتخاذ تدابير لحماية المستهلك ، واستخدام البيانات لإعلام وتتبع جهود الشمول المالي.

3) استضافت مصر أيضًا التحالف من أجل الشمول المالي (AFI) و المنتدى العالمي للسياسات GPF في مدينة شرم الشيخ في عام 2017.

4) مصر هي الدولة الثانية على مستوى العالم التي تطلق جائزة ختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات الخاصة والعامة للاعتراف بالأداء المتميز لتلك المنظمات وتحقيق نتائج ملموسة في المساواة بين الجنسين ، وقد فاز جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر MSMEDA كأول جهة تحصل على هذا الختم في مصر والمنطقة العربية. كما التزم القطاع السياحي في مصر بالعمل علي تطبيق مبادئ ختم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعد مصر هي أول دولة علي العالم تبدأ بتطبيق هذه المبادئ في القطاع السياحي

5) صدر قرار رئاسي في فبراير 2017 بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات تحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية.

6) وقع البنك المركزي المصري مذكرة تفاهم غير مسبوقة مع المجلس القومي للمرأة ، وهو أول بنك مركزي على مستوى العالم يوقع مذكرة تفاهم مع آلية وطنية للنهوض بالمرأة .

7) اطلاق برنامج الادخار المالي تحت عنوان" نموذج مجموعات الإدخار والقروض في القري VSLAS " وقد استفاد من هذا المشروع أكثر من 18000 مستفيدة .

8) توعية للمرأة المصرية في جميع محافظات مصر بالمنتجات المالية والمصرفية ، والتى وصل عددهن إلى 59000 امرأة في عام 2018.

9) المرحلة الأولى من تدريب مدربين TOT من 883 امرأة ريفية على أرض الواقع على مفاهيم الشمول المالي في 27 محافظة في مصر.

10) إطلاق حملة إعلامية مخصصة للشمول المالي وزيادة المعرفة والثقافة المالية لتغيير الثقافة المجتمعية المغلوطة.

الإطار القانوني في الفترة (2014-2016)

يخصص قانون الاستثمار الجديد (المادة 2) لضمان تكافؤ فرص الاستثمار لكل من الرجال والنساء.

تم تعديل قانون الميراث (القانون رقم 219 لسنة 2017) لفرض عقوبات أكثر صرامة على أولئك الذين يحجبون الميراث عن كل من له الحق في هذا الميراث الامر الذى له عظيم الأثر على النساء.

اعتراف قانون الضرائب الموحد رقم 91 لعام 2005 والمعدل بموجب القانون رقم 11 لسنة 2013 بالمرأة كعائل للأسرة.

اصدار قانون الخدمة المدنية لسنة 2016 الذي يمنح مزايا للأمهات العاملات مثل إجازة وضع لمدة 4 أشهر بدلاً من 3 أشهر.

اصدار لوائح جديدة خاصة بمدفوعات المحمول.

تعديلات في اللوائح فيما يتعلق بتطوير حسابات الادخار للمجموعات لتسمح لفتح حسابات مجموعات لمستفيدي برامج الادخار والاقراض

11) أنشطة تنمية مهارات المرأة (WBDC) التابع للمجلس القومى للمرأة وتشمل ما يلي :

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب المهني وروح المبادرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والخريجين الجدد من خلال رفع كفاءات وبناء قدرات الشباب بالجهات الحكومية والمجموعات الشبابية.

- برنامج تطوير الحرف اليدوية "أدها وأدود": برنامج على تطوير الحرف اليدوية بما يتفق مع تحديث وتطوير نمط جديد من المنتجات التقليدية عن طريق تعريف السيدات بتصميمات حديثة جديدة وعصرية لادخالها على منتجاتهن بما يناسب الذوق العام.

- تم إطلاق أول مركز للتطوير وريادة الاعمال المجتمعي Social Innovation Hub وينفذ برامج تطوير القدرات في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع شركة ميكروسوفت مصر في عام 2016 وتعمل الدورات على بناء قدرات الفتيات خريجي الجامعات الحكومية في مجال علوم

الحاسب الالي وخلق التوعية بالفرص المتاحة لهن في مجال البرمجيات وكيفية استخدامها في مجال ريادة الاعمال .

- تم الوصول إلى مليون مستفيد/ة من خلال مبادرة "مصر تعمل " بهدف بناء مهاراتهم وتوفير الخدمات لهم مع التركيز بشكل خاص على التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التوظيف .

- تم إطلاق حملة "ساعة البرمجة" لزيادة وعي ومهارات النساء من خلال تزويدهن بأسس علوم الكمبيوتر وتعليمهن لاساسيات برمجة الحواسب .

- المخيم البيئي والذى تم تنفيذه في 6 محافظات بغرض توعية النساء حول استخدام الطاقة الشمسية والغاز الحيوي وإعادة التدوير والزراعة المائية وتربية الأحياء المائية.

جهود تمكين المرأة المصرية 2014-2019

محور التمكين الاجتماعي

تمثل نسبة الفتيات 54٪ من إجمالي طلبة الجامعات.

تمثل الإناث نسبة 46.5 ٪ من حاملي درجتي الماجستير والدكتوراة.

نسبة النساء تمثل 48.6٪ من إجمالي الأساتذة في الجامعات.

تستفيد النساء بنسبة 89٪ من برامج الحماية الاجتماعية (2.25 مليون أسرة - 10 مليون فرد).

زيادة بنسبة 235٪ في ميزانية التحويلات النقدية (من خلال برنامج التكافل والكرامة).

تخصيص 250 مليون جنيه مصري لخدمات رعاية الطفل من الموازنة العامة للدولة.

تمثل نسبة النساء 65٪ من المستفيدين من برامج التدريب للجهات الحكومية.

استفاد 38 مليون امرأة من دعم التموين الخبز والدقيق.

استفادت 34 مليون امرأة من بطاقات الحصص الغذائية.

استفادت 10 ملايين امرأة من دعم الرعاية الصحية.

استفادت 8 ملايين امرأة من خدمات الأسرة والصحة الإنجابية.

يكفل الدستور المصري لعام 2014 حماية ورعاية الأمومة والطفولة ، والنساء المعيلات والمسنات والنساء الأكثر احتياجاً.

1) تبني واستمرار برنامج لاستخراج بطاقات الرقم القومي ؛ حيث تم إصدار 700000 بطاقة هوية للنساء بهدف ممارسة حقوقهن الدستورية وتيسير وصولهن للخدمات المقدمة من الدولة .

2) إطلاق برنامج التحويلات النقدية المشروطة "تكافل وكرامة" ليصل إلى 563 قرية و 345 مركز في 27 محافظة مع حوالي 2،000،000 امرأة (80٪ من النساء هن المستفيدات من البرنامج) بهدف تحسين الاستهلاك الأسري ، زيادة رأس المال البشري المشروطة ، تعظيم حق في صنع القرار بالأسرة ، تحسين الإدماج الإنتاجي الاقتصادي ، زيادة الشمول المالي للمرأة ومناهضة العنف ضد المرأة.

الإطار القانوني في الفترة (2014-2016)

اعتراف قانون الضرائب الموحد رقم 91 لسنة 2005 والمعدل بموجب القانون رقم 11 لسنة 2013 بالمرأة كعائل للأسرة

قانون التأمينات الاجتماعية 2019

3) برنامج السكن الكريم للأسر الأكثر فقراً ، حيث تم إطلاق مشروعات جديدة لبناء حوالي 250،000 وحدة سكنية لسكان العشوائيات ، بهدف تطوير الأحياء العشوائية والقرى الفقيرة إلى مناطق مناسبة لضمان حياة آمنة وكريمة للمواطنين مما له من تأثير مباشر على سلامة ورفاهية العديد من النساء والفتيات اللائي يعشن في تلك الأحياء العشوائية الفقيرة وقد وصل عدد المستفيدين إلى عدد 4330 مستفيد.

4) إصدار خطة جديدة لسياسة الحماية الاجتماعية من خلال شهادات تأمين علي الحياة "شهادات أمان" (2018) ، حيث وفرت الحكومة الشهادة لـ 50000 امرأة مصرية معيلة بلا مقابل .

5) مبادرة الإتاحة: بدأت محافظات مصر في الالتزام بتطبيق مبادىء الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في الجهات الحكومية والمشروعات الجديدة المتطورة.

6) اطلاق برامج للمقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً الذى تم اطلاقه لتوعية الشباب والشابات بمسؤوليات الزواج.

7) إنشاء خط ساخن لتقديم خدمات الدعم للنساء المدمنات للمخدرات.

8) الوعي بأهمية الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي بالنسبة للنساء اللائي بلغن 52،611 امرأة في عام 2018.

9) إطلاق برنامج "معاً لخدمة الوطن " وهو الأول من نوعه والذي يستهدف ما يقرب من 700 من الواعظات والراهبات وخادمات الكنائس ومدرسات مدارس الأحد للتوعية بموضوعات مثل: الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، ومكافحة العنف ضد المرأة والختان ، ومناهضة الزواج المبكر.

10) برنامج لأني رجل: إشراك الرجال والشباب في المرأة ووصل عدد المشاركين إلى 24000 رجل على الأرض في جميع محافظات مصر.

11) مبادرة "100 مليون صحة " للكشف عن التهاب الكبد الوبائي ومرض السكري وارتفاع ضغط الدم ومؤشر كتلة الجسم (الوزن) .

محور الحماية

اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة التي أقرها مجلس الوزراء ومشاركة 20 وزارة (2015).

اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) (2016)

اعتماد الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2015)

إطلاق دراسة مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر لدعم عملية صنع السياسات المستمدة من الأدلة (2015)، مصر هي أول دولة عربية تجري هذا المسح. أبرز النتائج مثل:

- 10٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة تعرضن للتحرش في شوارع مصر.
- 7٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة تعرضن للتحرش في وسائل النقل العام في مصر.
- 18٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة يتعرضن للعنف من أحد أفراد الأسرة في مصر.

الإطار المؤسسي الآتي

- مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة وفروعه في 27 محافظة.
- إنشاء وحدة خاصة للعنف ضد المرأة داخل وزارة الداخلية ؛ كما تم إنشاء إدارات لحقوق الإنسان والعنف ضد المرأة داخل كل مديرية من مديريات الأمن ، ومكتب لحقوق الإنسان بكل قسم من أقسام الشرطة مع خط ساخن مرتبط بإدارة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية المنشأة لتلقي أية حوادث عنف ضد المرأة .
- انشاء ادارة مناهضة العنف ضد المرأة داخل وزارة العدل تهدف الي التدريب والتوعية والتنسيق مع الجهات الوطنية في ذلك الشأن.
- 9 مراكز استضافة للنساء الناجيات من العنف .

الإطار القانوني في الفترة (2014-2016)

تم تعديل قانون العقوبات (2015) (المادتان 306 (أ) و 306 (ب)) لتجريم التحرش الجنسي. تم تعديل قانون العقوبات (2016) (المادة 242) بحيث ينص على عقوبة السجن لمن يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من خمس إلى سبع سنوات ، وتصل إلى 15 سنة إذا أسفرت القضية عن العاهة المستديمة أو وفاة. كما تم إستحداث مادة جديدة لعقاب طالب الختان إذا تم الختان بناء على طلبه.

- إنشاء وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة بالمجلس القومي للمرأة لتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة
- إنشاء ثلاث عيادات للعنف ضد المرأة داخل مصلحة الطب الشرعي (القاهرة ، الإسكندرية ، المنصورة) مدعومة بأحدث أجهزة الكشف على النساء اللاتي يتعرضن للعنف يتولى العمل بها أطباء مدربون للتعامل مع تلك النوعية من الجرائم ، ملحق بعيادة القاهرة عيادة للدعم النفسي يتواجد بها طبيبات مدربات للدعم النفسي للنساء المعنفات ومتابعة حالاتهن.

1) حوالي 60،000 امرأة مستفيدة من خدمات مكتب الشكاوي - حتى 2018 (التوعية بنظام استقبال ضحايا العنف ضد المرأة ، الدعم القانوني ، محاكم الأسرة وقضايا العنف ضد المرأة).

2) تم انشاء أول لجنة تنسيقية للقضاء علي ختان الاناث في مصر. تضم اللجنة كافة الشكراء المعنيين بهذه القضية في مصر وتهدف الي توحيد الرؤي وتنسيق الجهود للقضاء علي الختان.
3) هناك 440 من المستشفيات العامة المتكاملة للعنف ضد المرأة (GBV) حزمة شاملة من الخدمات الصحية ومقدمي الخدمات للضحايا.
4) 18 وحدة لمكافحة التحرش في الجامعات الحكومية ، هدفهم هو زيادة الوعي بين موظفي الجامعة والأساتذة والطلاب بحقوقهم في حالة تعرضهم للتحرش في الجامعة ، وتوعيتهم بآليات الإبلاغ والتعامل مع الأطراف المعنية ، وأخيرا دعم الضحايا الذين تعرضوا للتحرش.
5) أصدر الأزهر دليلاً لتدريب القيادات الدينية عن مكافحة العنف ضد المرأة في الإسلام.
6) برنامج تدريبي لمعاوني النيابة العامة والهيئات القضائية المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة لعدد 700 مستهدف .
7) برنامج تدريبي لمأذونين وزارة العدل حول العنف ضد المرأة (60 مأذون ومأذونة).
8) دليل استرشادي لوكلاء النيابة العامة حول مختلف قضايا العنف ضد المرأة .
9) إصدار دليل تدريبي للقضاة على كيفية التعامل مع قضايا الغنف ضد المرأة
10) عقد ورش عمل تدريبية للأطباء الشرعيين المختصين بإجراء الكشف على المرأة التي تتعرض للعنف على كيفية التعامل نع ذلك النوع من القضايا.

حملات التوعية *محور تقاطعي*

1) إطلاق حملات طرق الأبواب وحملات توعية علي الأرض: استهدفت الحملة حوالي 11 مليون امرأة من خلال الزيارات الميدانية على مدى 3 سنوات ، تعتمد الحملة على التواصل المباشر مع النساء في القرى وتناولت موضوعات مثل: العنف ضد المرأة ، وقانون الأحوال الشخصية ، والحقوق القانونية ، ومخاطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) ، والمشاركة السياسية للمرأة وغيرها من قضايا المرأة.

2) إطلاق حملة احميها من الختان في 13 يونيو 2019 والتي وصلت الي 3.3 مليون مستفيد ومستفيدة (منهم 2 مليون مستفيذ من حملات طرق الأبواب المشار اليها في رقم 1 ووصلت الحملة الي 853 قرية بمحافظات مصر)

3) أطلقت حملة "التاء المربوطة سر قوتك" للوصول إلى 121,000,000 مشاهد/ة ، وتستند الحملة على نهج مبتكر يركز على قوة المرأة ويتناول المفاهيم الخاطئة ، ويعيد تحديد الأدوار الاجتماعية ، ويعزز من مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة ، بما في ذلك صنع القرار وسوق العمل بوصفهم مساهمين نشطين في الاقتصاد.

4) حملة "لأني رجل" : أطلقت لإشراك الرجال والفتيان والتى جحت في الوصول إلى 10 ملايين مشاهد على وسائل التواصل الاجتماعي.

5) أطلقت حملة "متخليش محطة توقفك" في واحدة من أبرز 4 محطات مترو أنفاق بمحافظة القاهرة لرفع الوعي حول: مكافحة التحرش الجنسي ، وتنظيم الأسرة ، وتشجيع تعليم الفتيات ، والقضاء على الزواج المبكر.

6) تم إطلاق حملة على وسائل التواصل الاجتماعي بعنوان "الملهمات المصريات" بهدف تسليط الضوء على قصص النجاح والإنجازات التي حققتها المرأة المصرية في مجالات مختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي ، وصل

عددهم إلي 300 نموذج لامرأة ناجحة لتكون قدوة لباقي النساء والفتيات بالمجتمع علماً بأنه وصل عدد المتابعين للحملة إلي 800000 متابع .

7) إصدار أول كود إعلامي لتناول قضايا المرأة في وسائل الإعلام .

التشريعات محور تقاطعي

1) تم تعديل قانون العقوبات (2015) (المادتان 306 (أ) و 306 (ب)) لتجريم التحرش الجنسي. تم تعريف مفهوم التحرش الجنسي لأول مرة بموجب القانون ، وعليه يُعاقب القانون على التحرش الجنسي اللفظي والجسدي والسلوكي وعبر الهاتف والإنترنت بالسجن لمدة تتراوح بين 6 أشهر و 5 سنوات وغرامة تصل إلى 50،000 جنيه مصري ، مما يمثل خطوة رئيسية نحو تحقيق السلامة للنساء والفتيات المصريات في الأماكن العامة.

2) تم تعديل القانون الذي يحكم صندوق التأمين الأسري (القانون رقم 113 لعام 2015) لزيادة موارده لتلبية احتياجات النساء.

3) تم تعديل قانون العقوبات (2016) (المادة 242) بحيث ينص على عقوبة السجن من خمس إلى سبع سنوات لمن يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية للاناث (الختان) ويمكن أن تصل إلى 15 عامًا إذا أسفرت القضية عن العاهة المستديمة أو وفاة.

4) يخصص قانون الاستثمار الجديد (المادة 2) لضمان تكافؤ فرص الاستثمار لكل من الرجال والنساء.

5) تم تعديل قانون الميراث (القانون رقم 219 لسنة 2017) لفرض عقوبات أكثر صرامة على أولئك الذين يحجبون الميراث عن كل من له الحق في هذا الميراث الامر الذى له عظيم الأثر على النساء.

6) صدر القانون المنظم لعمل المجلس القومى للمرأة (القانون رقم 30 لسنة 2018).

7) تمت الموافقة على إصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (القانون رقم 10 لسنة 2018) ، مما يضمن المزيد من الحقوق للنساء ذات الإعاقة ، ويضع القانون أول تعريف شامل للأشخاص ذوي الإعاقة ويحوي تحت مظلته جميع شرائح الإعاقة .

8) إدراج المرأة المعيلة في قانون الضرائب الموحد رقم 91 لسنة 2005 والمعدل بموجب القانون رقم 11 لسنة 2013.

9) إصدار القانون رقم 11 لسنة 2019 المنظم والخاص بالمجلس القومى للأشخاص ذوي الإعاقة.

11) اصدار قانون الخدمة المدنية لعام 2016 الذي يمنح مزايا للأمهات العاملات مثل إجازة أمومة لمدة 4 أشهر بدلاً من 3 أشهر.

12) اصدار قانون التأمينات الاجتماعية 2019